دستورية التدخل العسكري الدولي في ليبيا في ضوء قرارات مجلس الامن 2011 "دراسة تاريخية"

لمياء مالك عبد الكريم سعيد

Lamia.M@Ircoedu.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد – قسم التاريخ

الملخص:

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دستورية التدخل العسكري الدولي في ليبيا عام 2011، في ضوء قرارات مجلس الامن، منذ تولي معمر القذافي مقاليد الحكم، واتسمت الادارة العسكرية للعقيد معمر القذافي في ليبيا بمشاعر مختلفة في حين لاقي ظهور في الاول من ايلول 1969ترحيبا كبيرا من الليبيين، ثم بدأ القذافي ينحرف بعد سنوات من ادارته ليصبح ديكتاتوريا، مما جعله لا يحظى بشعبيه بين مواطنيه و المجتمع الدولي، ظهور اطراف الصراع الليبيين اللذان شاركا في الانتفاضة الليبية في 17شباط 2011، ضد حكم العقيد معمر القذافي الذي استمر اثنان واربعون عاما بمستوى من العنف الحكومي لم تشهده حتى الان في اي من الانتفاضات الاخيرة، مما اثار الوضع مجلس الامن التابع للأمم المتحدة واحالة الوضع في ليبيا الى المحكمة الجنائية الدولية، واقرار دستورية التدخل العسكري الدولية في ليبيا في ضوء قرارات مجلس الامن، باعتماد قراري 1970,1973، وقد اذن القرار 1973للدول الاعضاء، سواء على المستوى الوطني او من خلال المنظمات الاقليمية بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان والمعرضين لخطر الهجوم.

الكلمات المفتاحية: التدخل العسكري –ليبيا – السياسات الاقتصادية – معمر القذافي – مجلس الامن

The Constitutionality of intervention Military intervention in Libya in Light of Security Council Resolutions 2011 "A Historical Study"

Lamia Malik Abdulkarim Saeed

University of Baghdad College of Education Ibn Rush, Department of History

Abstract:

This study seeks to shed light on the constitutionality of the international military intervention in Libya in 2011, in light of the United Nations Security Council resolutions. Since Muammar Gaddafi assumed power, Libya's military administration under his rule was characterized by varying sentiments. His rise to power on September 1, 1969, was initially welcomed by many Libyans; however, after several years, Gaddafi began to deviate, becoming increasingly dictatorial. This shift caused him to lose popularity among his citizens and the international community.

The emergence of Libyan factions that participated in the Libyan uprising on February 17, 2011, against Gaddafi's regime—which had lasted forty-two years—was met with a level of governmental violence unprecedented in recent uprisings. This situation drew the attention of the United Nations Security Council, which referred the Libyan situation to the International Criminal Court and confirmed the constitutionality of the international military intervention in Libya in light of Security Council Resolutions 1970 and 1973.

Resolution 1973 authorized member states, either individually or through regional organizations, to impose a no-fly zone over Libya and to take all necessary measures to protect civilians and populated areas under threat of attack.

Keywords: Military intervention , Libya, Economic policies, Muammar Gaddafi , Security Council

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

المقدمة:

وصلت الاضطرابات التي اجتاحت معظم انحاء العالم العربي الى ليبيا في شباط 2011، قوبلت الاحتجاجات السلمية في العديد من المدن الليبية ضد حكم العقيد معمر القذافي الذي استمر اثنان واربعون عاما بمستوى من العنف الحكومي لم تشهده حتى الان في اي من الانتفاضات الاخيرة في المنطقة وفقا لتقارير مختلفة، رد القذافي على الاحتجاج بأمر بالاستخدام العشوائي والمفرط للقوة المميتة ضد المتظاهرين وفي غضون ايام قليلة تصاعد الوضع الى صراع مسلح، في 27 شباط شكلت قيادة الحركة المناهضة للقذافي، ومقرها بنغازي شرق ليبيا، مجلساً وطنياً انتقالياً اعلن نفسه على الفور الممثل الوحيد لليبيا، وفي الوقت نفسه تقريبا، قرر مجلس الامن التابع للأمم المتحدة احالة الوضع في ليبيا الى المحكمة الجنائية الدولية، في السابع عشر اذار 2011، وبالنظر الى الاثار غير الكافية للقرار 1970، وبموجب قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم 1973 والذي "**يخول الدول لأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المعرضة لخطر الهجوم في ليبيا، ويتمتع مجلس الامن بسلطة تفويض تدابير انفاذ بموجب المادتين 39و42 من ميثاق الامم المتحدة ردا على اي تهديد للسلام او خرق للسلام او عمل عدواني، وقرر المجلس تفويض جميع التدابير اللازمة للقوة الوقائية بما في ذلك انشاء منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجوم**"، وشاركت الولايات المتحدة مع اعضاء اخرين في منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو)، فيما يتعلق باستخدامهم للقوة المسلحة ضد اهداف عسكرية في ليبيا كان مصرح به بموجب قرار مجلس الامن، ومتوافقا معه، وكان مسموحاً به بموجب القانون الدولي، فهل كان استخدام الرئيس اوباما للقوة المسلحة ومشاركته المباشرة في استخدام القوة المسلحة من قبل دول اخرى وحلف شمال الاطلسي في ليبيا مسموحاً به ايضا بموجب دستورنا؟ بدون موافقة خاصة من الكونغرس على الرغم من الخلاف الكبير والتبرير للرئيس المفاجئ وغير المقنع في النهاية والمحتمل ان يكون اشكالياً الذي قدمته ادارة اوباما كان سلوك الرئيس مسموحاً به دستورياً، ومن هذا المنطلق ونظرا لأهمية هذه الدراسة على الساحة الدولية، كونه يعالج اهم القضايا في التدخل العسكري الدولي في ليبيا، والتي احدثت الكثير من التساؤلات بين السياسيين والباحثين اذ جاءت الدراسة بعنوان: دستورية التدخل العسكري في ليبيا في ضوء قرارات مجلس الامن الدولي 2011، قسمت الدراسة الى مقدمة ومحورين وخاتمة وقائمة المصادر، اذ تناولنا في المحور الاول المعنون: مفاهيم الصراع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ما بين عامي 1969–2011، اما المحور الثاني المعنون: الاساس الدستوري للتدخل العسكري والقانون الدولي في ليبيا عام 2011، واعتمدت الدراسة على العديد من المصادر من الكتب العربية والاجنبية وغيرها من المصادر التي أغنت الدراسة بالكثير من المعلومات.

مشكلة الدراسة.

تتمحور مشكلة الدراسة حول الاوضاع السياسات الاقتصادية في ظل حكم القذافي الديكتاتوري، وتنطلق الاشكالية الرئيسة من سؤال؟ هل كان التدخل العسكري الدولي في ليبيا مسموح به بموجب القانون الدولي ام كانت هناك عوامل اخرى ساعدت في بلورة التدخل العسكري الدولي وتدخل الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي (الناتو) في ليبيا.

أهمية الدراسة.

تعد ليبيا من البلدان المهمة في شمال افريقيا فهي دولة غنية بالنفط، وتتميز بموقع جغرافي محاذي لأوروبا، ولها دورا اقليميا ودوليا في حكم نظام القذافي عام 1969، والتي ساهمت الولايات المتحدة ودول حلف شمال الاطلس (الناتو) في انهاء حكم القذافي في عام 2011، والتي جعلت ليبيا دولة منهارة، وتحتاج الى اعادة بناء مؤسساتها.

فرضية الدراسة.

لمعالجة اشكالية الدراسة الانطلاق من فرضية محاسبة قوات التدخل العسكري الدولي على انتهاكات القانون الدولي، ان الية الانفاذ الدولية ضعيفة وغير كافية، ينبغي للأمم المتحدة كمنظمة متدخلة، ان تعمل بالشراكة مع الدول المساهمة لمحاسبة منتهكي القانون الدولي، تتزايد حالات ارتكاب القوات المتدخلة وجرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية، وضد المدنيين انفسهم الذين ارسلت لحمايتهم وهذا يستدعي اعاده تقييم الاطار التشكيلي لعمليات حفظ السلام.

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

منهجية الدراسة.

استخدمت الباحثة في البحث المنهج التاريخي من اجل التعرف على سير الاحداث، والتركيز على المنهج الوصفي للتحليل الذي يساعد على معرفة التدخل العسكري الدولي في ليبيا في ظل قرارات مجلس الامن.

المحور الأول: مفاهيم الصراع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ما بين عامي 1969 -2011

يشير مصطلح الصراع الى الخلاف وسوء الفهم والقتال او المواجهة بين فردين او اكثر او مجموعتين او طرفين يطمحان الى وسائل او غاية غير متوافقة او تنافسية، ويرى (ستاجنر) كل منهم ان الصراع هو حالة يرغب فيها شخصان او اكثر في تحقيق اهداف او القيم التي يرون انه يمكن تحقيقها من قبل احدهما او الاخر، ولكن ليس كليهما في هذه الحالة يحشد كل طرف طاقته لتحقيق هدف، او الشيء المنشود او الوضع المطلوب، ويرى كل طرف الاخر كعائق او تهديد في تحديد الهدف من ناحية اخرى، فإن الصراع المسلح هو اللجوء الى استخدام القوى والعنف المسلح سعيا وراء مصالح واهداف غير متوافقة، واستنادا الى ما سبق، كانت ليبيا من المدة من 1870–1912 مسرحاً للصراع، نشأ مصدر الصراع من حشد الاتراك والايطاليين والليبيين طاقاتهم لتحقيق اهدافهم الخاصة، بالنسبة للأتراك ارادوا استمرار الحكم العثماني في ليبيا (stagner, 1967, p. 57)

بالنسبة الايطاليين رغبوا تعزيز احتلالهم غير القانوني لليبيا، لان الاحتلال الايطالي لليبيا كان لتحقيق مكاسب اقتصادية استمر المواطنون الليبيون في التخطيط في فقر، وكان ولائهم السياسي اما للاتراك او للايطاليين او الى حد ما للألمان، وارتبط هذه التطور السيء بمعارضة المانيا لاحتلال ليبيا مع ايطاليا، على الرغم من التحالف الثلاثي، ومع ذلك يعد الغزو الايطالي لليبيا واحتلاله، والذي كان واضحا بالاستيلاء على خمسه موانئ طرابلس، وبنغازي، ودرنا، والخمس، وطهروق، بدا ان الايطاليين قد عززوا احتلالهم لليبيا، وكما كان متوقعا، قاوم الليبيون الحكم الايطالي في بلادهم، وبدعم من الاتراك عارض الاخوان السنوسية التي تأسست في ليبيا في القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) الغزو الايطالي، ادت مقاومه الاخوان السنوسيه للحكم الايطالي ثم للحكم الفرنسي والبريطاني يعد التنازل عن ليبيا لفرنسا وبريطانيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية الى استقلال ليبيا عام 1951. (عباس، 2020، صفحة 62)

والملفت للنظر ان استقلال ليبيا عام 1951في ظل حكم السلال السنوسية، كانت ليبيا لا تزال متخلفة اقتصادياً، ابقت السلالة السنوسية في عهد الملك محمد ادريس الاول (1890–1983)، أن ليبيا في ظل ظلامية تامة، وعززت المصالح الاقتصادية والعسكرية البريطانية حتى عندما اكتشفت احتياطات النفط عام1959، لم يستفد الشعب من استقلال الثروة، وكان خلال الحكم الملكي كانت الامه غارقة في التخلف من التعليم والصحة والاسكان والضمان الاجتماعي، وكانت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة منخفضة صادمة، اذ لم يكن سوى 250,000 نسمة في ليبيا قادرين على القراءة والكتابة، واستمر التخلف الاقتصادي لليبيا في ظل حكم السلالة السنوسية، حتى الاول من ايلول عام 1969 عندما قامت مجموعة من الضباط العسكريين بقيادة معمر القذافي (1942–2011)، بانقلاب غير دموي ضد الملك ادريس اثناء وجوده في تركيا في اجازة، مما ادى الى الغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية العربية الليبية، بعد ذلك كان رد الليبيين فقد، حشد طاقاتهم لمقاومة الاحتلال الاجنبي واعلن القذافي الاستقلال الحقيقي واخرج القوات الاجنبية المهيمنة من البلاد (السيد، 2012، صفحة 202)

كان نجاح الانقلاب العسكري في الاول من ايلول 1969 بمثابة بداية فجر جديد في المسار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لليبيا كان النمو الاقتصادي الليبي خلال العقد الأول من استقلالها بطيئا على الرغم من اكتشاف موارد النفط كان بطئ نموها الاقتصادي نتيجة للتدخل و السيطرة غير المبررة على مواردها الاقتصادية من قبل القوة الغربية، ولاسيما بريطانيا، وفرنسا كما اعاق التكوين العرقي لليبيا الذي يضم اكثر من 140 قبيلة، وما نتج عنه من تعصب النمو الاقتصادي والتنمية لذا كان اول جهد لا عادة هندسة الازدهار الاقتصادي الليبي هو توحيد اكثر من 140قبيلة، ومن الاجراءات الفورية الاخرى التي اتخذها القذافي ازالة القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية من ليبيا عام 1970، كما طرد معظم افراد الجاليتين الايطالية واليهودية الاصليتين من ليبيا، في العام نفسه في المقابل عمل الزعيم الليبي على تعزيز علاقاته مع الدول المجاورة مصر والمغرب وسوريا وتونس كما عزز علاقاته مع فرنسا وروسيا بالإضافة الى دول امريكا اللاتينية مثل فنزويلا وكوبا مما اتاح له بناء شبكة علاقات واسعة وتأثير غير مريح على اوروبا والولايات المتحدة. (مضحي، 2024، الصفحات 10-4)

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

ينبغي ان نشير هنا الى احدى اولى السياسات الاقتصادية الرئيسة التي انتجها القذافي هي تأميم جميع اصول النفط المملوكة للأجانب في البلاد، وكان الهدف من ذلك ضمان السيادة الاقتصادية لليبيا، تم تأميم شركات النفط الغربية مثل شركة بريتيش بتروليوم (BP) البريطانية، التي تعمل في استكشاف وانتاج وتكرير وتسويق النفط والغاز، وانشاء القذافي المؤسسة الوطنية للنفط (NOC)، لتنظيم قطاع النفط الليبي وادارة ثروات البلاد، التي اتسمت بتكوين نموذج اكثر اشتراكية، وطوال مدة ولايته تم اطلاق برامج اجتماعية طموحة في مجالات التعلم والصحة والاسكان والاشغال العامة ودعم الكهرباء، والمواد الغذائية الاساسية، ادت هذه السياسات الى تحسن كبير في مستويات معيشة الشعب الليبي. (التأميمات، 1979)

تأكيدا لما سبق بأن تأميم القذافي لشركات النفط كان بمثابة نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي لليبيا، مع التأميم تمكنت الحكومة الليبية من الوصول الى عائدات النفط، طلب القذافي بإعادة التفاوض على العقود، مهددا بإيقاف الانتاج اذ رفضت شركات النفط، ويتحدى بشكل لا ينسى المسؤولين التنفيذيين لشركات النفط الاجنبية، مشيرا الى "**ان الناس الذين عاشوا بدون نفط لمدة 5000عام يمكنهم العيش بدونه مرة اخرى لبضع سنوات لنيل حقوقهم المشروعة**"، نجحت المناورة واصبحت ليبيا اول دولة نامية تحصل على حصة الاغلبية من عائدات انتاجها النفطي، وسرعان ما حذت دول اخرى حذوها وبدأت الطفرة النفطية العربية في سبعينات القرن العشرين، تم ترخيص الشركات الاجنبية العاملة في ليبيا، وتم تقاسم الارباح الناتجة عن تصدير النفط وتوجيهها الى حسابات الليبيين، وبالمثل وجه القذافي شركات النفط لا عطاء فروعها المحلية اسماء ليبية، كما تم تعديل قوانين العمل لبنية الاقتصاد وفي عام 1970، تم إقرار "**قانون الاجر المتساوي للعمل المتساوي**"، وتعرضت شركات النفط للضغط لتوظيف مديرين وموظفين ماليين ومديري موارد بشرية ليبيين وبفضل عائداتها النفطية الكبيرة وقلة عدد سكانها تمكن القذافي من ايقاف معدل الفقر في ليبيا اقل منه في مصر المجاورة(Abba & wader) ، ونتيجة لذلك ارتفعت ليبيا من كونها واحدة من افقر الدول في افريقيا لتصبح الدولة الرائدة في مؤشر التنمية البشرية في القارة، اعتبر برنامج الامم المتحدة الألماني ليبيا دولة ذات تنمية عالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ويعني هذا الوضع المترجم معدل معرفة بالقراءة والكتابة بنسبة 88.4، ومتوسط العمر المتوقع 74.5سنة والمساواة بين الجنسين من بين العديد من المؤشرات الايجابية الاخرى من السياسات الاقتصادية المهمة الاخرى التي تبنتها ادارة القذافي، التطوير السريع للقطاع الزراعي، تم تخصيص حوالي 200مليون دينار ليبي للأغراض الزراعية، وانفقت الاموال بشكل رئيسي على تنفيذ مجموعة من برامج وانشطة التنمية الزراعية والريفية التي تستهدف اصلاح الاراضي وتنميتها كما تم تنفيذ مشاريع زراعية مثل زراعة الاشجار، والانتاج السمكي والحيواني، ولدعم ذلك أنشأت الادارة ايضا النهر الصناعي العظيم بسعة نقل ما يقرب من 2.5مليون متر مكعب من المياه يوميا، هو أكبر مشروع لنقل المياه في لعالم عبارة عن شبكة ضخمة من الانابيب والقنوات، وينقل النهر عبر شبكة تحت الارض من نظام المياه الجوفية الرملية النوبي في الصحراء الكبرى من حوض الحجر الرملي النوبي، الى المراكز الحضارية الساحلية شمال ليبيا بما في ذلك طرابلس وبنغازي ويغطي مسافة تصل الى 1600كيلو متر مكعب، ويوفر النهر صناعي العظيم حاليا 70% من اجمال المياه العذبة المستخدمة في ليبيا، وقد دعم الزراعة المروية في البلاد، وقد ادى ذلك الى زيادة انتاج الغذاء في ليبيا وشجع ايضا الصادرات الزراعية الى دول الشرق الاوسط، ووصفه الزعيم الليبي القذافي بانه أعجوبة الدنيا الثامنة (Toaldo)

قبل انهيار نظام القذافي، كانت سياساته الاقتصادية التي اسفرت عن نتائج معقولة ادت هذه السياسات الى تحسين رفاهية المواطنين، وعلى عكس العديد من الدول العربية الاخرى، كان للمرأة في ليبيا الحق في التعليم وشغل الوظائف الملكية والدخل كما احتفظت بالحق في الطلاق عند الضرورة، واشاد مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بالقذافي لتعزيزه حقوق المرأة عندما استولى العقيد على السلطة لم يلتحق بالجامعات سوى عدد قليل من النساء وقبل وفاته، كان اكثر من نصف طلاب الجامعات الليبية من النساء (Toaldo)

انتقادات لنظام القذافي في ليبيا

تعرض اسلوب قيادة القذافي لانتقادات مماثلة من قبل بعض الباحثين، على سبيل المثال تم اختطاف مجلس قياده الثورة الذي كان الهيئة المركزية لصنع القرار في عهد القذافي حرفيا من قبل القائد العسكري، تم تقليص الفريق المكون من اثنا عشر عضواً الى خمسة من الموالين للقذافي، وعزز سيطرته من خلال ازالة كل من الموظفين المدنيين والعسكريين المشتبه في عدم ولائهم المحتمل من معاهد التخطيط والوزارات في البلاد، تم شغل المناصب الامنية والعسكرية الحساسة وشكل مطرد من قبل افراد من قبيلته القذافيه والقبائل

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

المتحالفة معها، كما دمر نظامه المجتمع المدني بشكل همجي، تم حظر الاحزاب السياسية والنقابات العمالية المستقلة والمنظمات المدنية الاخرى، تم سجن المعارضين وتعذيبهم واعدامهم او حتى ارسالهم الى المنفى تم تنفيذ عمليات الاعدام لخلق بيئة من الخوف وساعدت في تعزيز سيطرة القذافي (Abuarosha, 2013)

وبصرف النظر عن سلطة الدولة، ان القذافي ارتكب تطهيراً عرقياً فقد اتهم بطرد المستوطنين الايطاليين عام 1970، بالإضافة الى رعاية حملات كراهية ضد البربر، والاكثر من ذلك انه في السبعينيات اشرف القذافي شخصيا على اعدام اعضاء من حزب التحرير الاسلامي، وهو فصيل اسلامي اصولي، دعت لجنة الثورية الى اغتيال المعارضين الليبيين المقيمين في الخارج في نيسان 1980ونشرت فرق اغتيال ليبية في الخارج لقتلهم في 26 نيسان1980 واعلن القذافي عن مهلة نهائية في 11حزيران 1980 واجبر المعارضين على العودة الى ديارهم او الوقوع في قبضة اللجان الثورية مرة اخرى واستخدم القذافي شبكته من الدبلوماسيين والمجندين لاغتيال ما لا يقل عن 25 منتقدا يعيشون في اوروبا ومناطق اخرى من العالم، واعرب القذافي عن غضبه على المعارضين الليبيين المقيمين في الخارج عام 1983 مشيرا الى "**ان الشعب الليبي مسؤول عن تصفية هؤلاء الحثالة الذين شوهوا صورة ليبيا في الخارج**"، وقد اغتال عملاء معارضين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة و الشرق الأوسط، رصدت ليبيا في عهد القذافي مكافأة مالية لمن يقبض على المعارضين المقيمين في الخارج(Finn)

وكثيرا ما ينتقد الازدهار الاقتصاد لليبيا خلال السنوات الحكم القذافي، وقد لاحظ المحللون والباحثون انه حتى مع قلة عدد السكان كان الاقتصاد الليبي خارج إطار النفط متخلفا بشكل كبير جدا، واشاد بانه على الرغم من الزيادة المستمرة في الانفاق الحكومي على خطط التنمية في القطاعات غير النفطية فان انتاجيتها ومساهمتها في الدخل القومي كانت ضئيلة، على الرغم من اختلاف اولويات الحكومة بمرور الوقت، اعتمادا على الظروف السياسية والاقتصادية، الا ان مستوى الانفاق كان يتزايد باستمرار وقد لعب هذا التناقض بين التمويل والاداء دورا في حقيقة وجود اموال متاحة دائما للأنفاق كما تعرض القذافي لانتقادات بسبب دعمه المزعوم للجماعات المتطرفة وتورطه في بعض اعمال الارهاب الدولي،على سبيل المثال تعرضت حكومته لقيود تجارية امريكية وانسحاب بعض الشركات النفطية في عهد رؤساء الولايات المتحدة جيمي كارتر، و رونالد ريغان، فرض حظر نفطي شامل وعقوبات، وقصفت العاصمة الليبية طرابلس وبنغازي في نيسان 1986، على الصعيد الدولي اثار تأميم القذافي لاحتياطات النفط استياء من حكومات بلدان مختلفة وقد وضعته وحملاته المناهضة للإمبريالية في جميع انحاء العالم وتورطها المزعوم في اعمال الارهاب الدولي تحت مراقبة معظم القادة الغربيين،على سبيل المثال كان تفجير ملهى ليلي يستخدمه جنود امريكيون في برلين عام 1986، والذي القى باللوم فيه على عملاء ليبيين، لحظة حاسمة ونتيجة لذلك امر الرئيس الامريكي رونالد ريغان بشن غارات جوية على طرابلس وبنغازي ردا على مقتل جنديين ومدني واحد، بالإضافة الى عشرات الجرحى، وكان الهدف من الرد الامريكي قتل عميل الشرق الاوسط المسعور كما وصفه ريغان وللأسف كانت هناك اضرار جسيمة وعدد غير معروف من القتلى الليبيين (Finn) ، تورط ليبيون في تفجير طائرة الخطوط الجوية الامريكية فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية في ايلول 1988، وتفجير طائرة الخطوط الجوية الفرنسية تابع لشركة(UTE) فوق صحراء تينيري بالنيجر في ايلول1989، نتيجة لذلك اصدر مجلس الامن الدولي القرار 748الذي فرض حظر اقتصاديا على ليبيا بعد ان رفض القذافي تسليم المشتبه بهم المزعومين بالإرهاب، على الرغم من التأثير المباشر للعقوبات اصبح ضئيلا عندما انخفضت اسعار النفط العالمية في التسعينات، الا ان قدرة القذافي على الحفاظ على عقده الاجتماعي مع الليبيين تعرضت للخطر في الواقع اعتمد بقاؤه السياسي على المصالحة مع الغرب (Abuarosha, 2013)

منذ اللحظة التي اطاح فيها القذافي بالملك ادريس السنوسي الاول واستولى على السلطة لقد تحول تدريجيا الى ديكتاتور، مركز السلطة في يديه وحاشيته المحيطة به، (vandewalle, 2016)

سادت مشاعر استياء داخل ليبيا، عندما احبطت المخابرات المصرية انقلاب مخطط ضد القذافي من اعضاء رفيعي المستوى في قيادته، وتكررت محاولات الاطاحة بنظامه على مدار اربعة عقود حكم خلالها لكن لم يفلح اي منهما، خلال حكمه حظر القذافي النشاط السياسي فحظرت الاحزاب السياسية، وسجن خصومه وعذبوا، واغتيلوا، ابتكر نظاماً حكومياً مخصصاً، ودعم الجماعات المتطرفة حول العالم، وقاد اكبر انظمة شمال افريقيا تعسفاً ووحشية، وتعرضت منظمات حقوق الانسان وجماعات المعارضة للمضايقة والخطر، وحكم نشطائها من قبل الحكومة، من اشهر احداث نظام القذافي مذبحة سجن ابو سليم الوحشي عام 1996،، قاد

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

معتقلون سياسيون انتفاضة في سجن ابو سليم بالعاصمة طرابلس في تموز 1996 في محاولة لتحسين معاملتهم داخل السجن، فقمعت قوات الامن الانتفاضة، وانتهت بمذبحة راح ضحيتها 1200سجين وحارس عندما اقتحمت السجن، وتم اخفاء جثث القتلى من خلال حفر اخدود عميق في ارضية السجن ودفن الجثث فيه واكساء الارضية بالإسمنت لمحو معالم الجريمة (الحمداني، 2014، الصفحات 69-75)

جزم القذافي جميع اشكال المعارضة السياسية، وتقاسم السلطة مع عائلته واقرب مساعديه، وتعرضت سيطرة القذافي وعائلته واقرب مساعديه للانتقادات ومن المثير للدهشة انه بحلول عام2010، اصبح سيف الاسلام نجل القذافي مسؤولاً عملياً عن السلطة السياسية في ليبيا، في غضون ذلك لم تثبت الجمهورية انها حكومة بالجماهير كما زعم على نطاق واسع، ففي ظل نظام الجماهيرية، اجبرت الجماهير على حضور مؤتمرات شعبية لا تملك اي سلطة او صلاحيات او ميزانيات، لقد فعلوا ذلك خوفا من ان شخص يتحدث ضد النظام قد يساق الى السجن، وقد شنت العديد من القوانين القاسية باسم الحفاظ على الامن، وقد ادى ذلك الى تقويض مزاعم الدفاع عن الحرية من القمع والديكتاتورية من قبل ادارة القذافي، ونتيجة لذلك بدا حتى بعض الاشخاص الذين اثنوا سابقا على ادارة القذافي في معارضته، والتي اشعلت انتفاضة شرارة شباط 2011 (عبيد، 2012، الصفحات 32-31)

التمرد والانتفاضة الليبية عام2011

في عقاب ثورات الربيع العربي في تونس ومصر الذين تجاوران ليبيا من الغرب والشرق على التوالي، و كانت الاشارات الداخلية والخارجية، قد اصبحت بالفعل غير مواتيه للقذافي، ومع ذلك فإن القشة التي قسمت ظهر البعير بدأت في17 شباط 2011 في بنغازي، عندما بدأت العناصر المناهضة للقذافي في الاحتجاج على التشوهات الواضحة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية لليبيا، وسرعان ما تطورت حركة المعارضة التي بدأت سلمية الى صراع مسلح، تفوقت فيه قوات النخبة التابعة للنظام عسكرياً على ميليشيات المتمردين، كانت البلاد تنحدر بسرعه الى الفوضى وفقدت الحكومة السيطرة على شرق ليبيا، ركز المتظاهرون حملتهم على الحكم على الاستبدادي للقذافي والديكتاتورية التي تجسد (الحمداني، 2014، الصفحات 69-75)

بغض النظر عن اختلافات الاهداف والايديولوجيات لأولئك الذين شاركوا في الصراع الليبي عام 2011، فقد انقسموا الى جانبين رئيسيين على الاقل في الاشهر الاولى من الانتفاضة، كان الجانب الاول: وهو الجانب المؤيد للنظام، في مقاومة المتمردين وسعى الى منع التداخل الدولي، واستخدام وسائل الاعلام الموالي للنظام، مثل القنوات التلفزيونية والاذاعية والصحف والانترنت للترويج عن اهداف النظام الموالي، وفي هذا الصدد تبني الجهة المؤيدة للنظام لوقف التدخل الدولي طريقتين مترابطتين ادانة الجانب للمتمردين، وتطبع الاحداث ونجح نظام القذافي في ادانة الجانب المؤيد للمتمردين باستخدام مصطلحات عاطفية تشير الى الايديولوجية الجهادية الاسلامية المتطرفة، قد حذر القذافي في خطاباته، الشعب الليبي والعالم اجمع من مخاطر الجهاديين الاسلاميين المتطرفين، ونتيجة لذلك تبنت وسائل الاعلام الموالية للنظام نفس الاسلوب مصورة المتمردين على انهم متوحشون لا يؤمنون بالديمقراطية او حقوق الانسان، وانهم يأتون من بلدان مختلفة لقتل الليبيين (Garey, 2020, pp. 162-163)

على الرغم من ان الجانب الموالي للنظام اشارة الى ان مقاتلين من جنسيات مختلفة بما في ذلك الافغان والعراقيون الذين يقاتلون الى جانب قوات المتمردين، ولم يكن هناك ذكر لكلمة "مرتزقة" وهذا امرهم،لأنه يشير الى ان نية النظام ربما كانت تحذير المجتمع الدولي من ان المقاتلين لم يكونوا هناك من اجل المال، ولكن لأسباب اكثر تطرفاً تتمثل في اقامة الخلافة الاسلامية ودعمها، سعت وسائل الاعلام الموالية لنظام القذافي الى تطبيع الاحداث من خلال تصوير الوضع في ليبيا، **خلال انتفاضة 17 شباط 2011على شكلين:**

أولاً: نشر النظام لقطعات لا عطاء صورة زائفة عن الوضع الطبيعي لمواجهة تقارير الاضطرابات المدينة، ومع انتشار المظاهرات في جميع المدن والبلدات والقرى في الجزء الشرقي من ليبيا، وبعضها في غرب البلاد، عرضت القنوات التلفزيونية مقاطع فيديو للشوارع، والمدارس، ومحطات الوقود، والمتاجر والقطاعات الاخرى، وهي تعمل بشكل طبيعي.

ثانيا : تطبيع الاحداث، والتلاعب بالحقائق لتغذية الشعب بمعلومات مضللة، مثل مذبحة ابو سليم في ليبيا التي ارعبت الناس، تجعل تبدو طبيعية من خلال سردها بشكل ملائم لتبرير تصرفات النظام، وتصوير الحياة على انها طبيعية في ليبيا، والوضع آمن في ليبيا،

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

باستثناء عدد قليل جدا من مثيري الشغب، حفنة من الخارجين عن القانون والمتطرفين الذين سيتم اعتقالهم قريبا. (Baker, 2006, p. 197)

كان نظام القذافي الذي ظل في السلطة لأكثر من اربعين عاماً، خبيراً في كيفية السيطرة على اللبيين، ومع ذلك لم تكن الخبرة كافية في هذه الحالة، اذ شهد العالم اجمع الرد الوحشي على المتظاهرين المدنيين بسبب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتغطية الانتفاضات الحالية في الدول المجاورة، مباشرة بعد الرد الدموي، حاول نظام القذافي التأثير على اللبيين باستخدام ثلاث طرق مختلفة لكسب دعمهم وهي التهديد، والاغراء، والتحفيز، واتخذ خطاب القذافي وابنه سيف الاسلام شكل تهديد اللبيين بعواقب التظاهر ضد النظام، واعتمد نظام القذافي مخاطبة الناس والعشائر والقبائل بأسماء معينة، في محاولة لا عطاء انطباع بأهمية مؤكدة، وقد استخدمت وسائل اعلام النظام هذه الطريقة على نطاق واسع من قبل المسؤولين، وحتى من قبل القذافي نفسه كما فعل في دعواته لقبائل عندما ناشدهم بتسمية كل عشيرة، واعتمد على العديد من النخب العامة مثل رجال الدين والمشاهير والنشطاء السياسيين والاكاديميين، وزعماء القبائل وممثليها (Bassto, 2013)

تمثل الجانب الثاني: في المتظاهرين الذين تحولوا الى المتمردين المسلحين بعد رد النظام الدموي على مظاهراتهم السلمية، وعلى الرغم من اندلاع الانتفاضة بشكل عشوائي وغير منظم، الا ان العديد من الليبيين، معظمهم من شرق ليبيا، وانظموا اليها، لديهم ايديولوجيات مختلفة ومع ذلك، كان لديهم هدف رئيسي واحد وهو الاطاحة بنظام القذافي، خلال حربهم الاعلامية، وادرك الجانب المؤيد للمتمردين انه لا يمكن تحقيق ذلك الامن خلال دعم المجتمع الدولي (سعيد، 2023، الصفحات 35-36)

اعتمد القذافي بشكل كبير على لواء خميس بقيادة احد ابنائه خميس القذافي، للقضاء على المتظاهرين واتهامهم بأنهم مرتبطون بتنظيم القاعدة، وقد لاحظت قواته العسكرية المدنيين المتمردين وقتلهم، واعتمد على زعماء قبائل اخرين موالين له لا رهاب المتظاهرين كما كانت هناك مزاعم بأن القذافي استورد مرتزقة اجانب للدفاع عن حكومته (حيدر و عبدالله، ٢٠١٩، صفحة 913)

دفع الرد العنيف الذي اختار القذافي اطلاقه على المتظاهرين الى انشقاقات عديدة من حكومته، على سبيل المثال استقال نائبه عبد الفتاح يونس، ومصطفى عبد الجليل، والعديد من السفراء والدبلوماسيين الرئيسين من مناصبهم احتجاجا، وفي وقت لاحق رفض مسؤولون حكوميون اخرون اتباع أوامر المجلس العسكري التابع للقذافي، وسجنوا بتهمة العصيان، ومع ذلك فان تدخل المجتمع الدولي والتنسيق اللاحق للغارات الجوية في ليبيا كان ايذانا ببداية نهاية نظام القذافي، ادت الغارة الجوية التي شنت على طرابلس الى مقتل الطفل السادس للقذافي وثلاثة احفاد، واعقب ذلك المزيد من الغارات الجوية التي شنها حلف شمال الاطلس في طرابلس، وسرت والفقدان التدريجي للاعتراف الدولي بحكومة القذافي، واخيراً حدثت هزيمة النظام في عام 2011عندما قتل القذافي على يد اعضاء المجلس الوطني الانتقالي (عبيد، 2012، الصفحات 32-31)

المحور الثاني: الاساس الدستوري للتدخل العسكري والقانون الدولي في ليبيا عام 2011

بسبب السياسة الصارمة التي كان نظام القذافي يتبعها، والسياسة القبلية التي تمثل العنصر الاساس في نظام حكمه، والرد الوحشي لنظام القذافي على المظاهرات السلمية التي انتشرت في مختلف البلدات والمدن في شرق ليبيا، لجأ المتظاهرون الليبيون والحكومة المؤقتة وتوسعت في اغلب المناطق في ليبيا والنزوح الى دول اخرى كلاجئين، ولاسيما تونس ومصر، واضطر الكثيرون الى الفرار من اعلن المتظاهرون الليبيون في عام 2011 تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الغرض من ذلك اخفاء الشرعية لتلك الاحتجاجات واسقاط الشرعية عن نظام القذافي (بدوي، 2015، صفحة 70)

ناشد المجلس الوطني الانتقالي الليبي كلا من مجلس جامعة الدول العربية، وهو اقدم منظمة اقليمية عامله تعمل على انشاء دوله عربية واحده في الشرق الاوسط والمجتمع الدولي للمساعدة في حماية المدنيين، المجلس الوطني الانتقال الليبي هو" **مزيج من الدبلوماسيين الليبيين الذين ادانوا علنا نظام القذافي من مناصبهم في الخارج وغيروا ولائهم، وشرائح من القوات المسلحة التي انشقت ايضا وقادة المعارضة داخل ليبيا** " اصدر مجلس جامعة الدول العربية قرارين القرار رقم 7298بتاريخ 2 اذار 2011، وكذلك القرار رقم 7360 (عبد، ٢٠١٢، صفحة 10)، في جلسة استثنائية بتاريخ 12 اذار 2011، في كلا القرارين دعا مجلس جامعه الدول العربية مجلس الامن الى اتخاذ التدابير اللازمة على الفور لحماية المدنيين الليبيين، بما في ذلك فرض منظمة حظر جوي على طائرات العسكرية الليبية، بالإضافة الى مجلس جامعه الدول العربية، اصدر مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي والاتحاد

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

الافريقي، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، بيانات تناشد مجلس الامن بالتدخل لحماية المدنيين الليبيين، كان رد فعل الاتحاد الاوروبي على الوضع الليبي بطيئا ومنقسما، وعلى الرغم من عدم وجود توافق في الآراء داخل الاتحاد الاوروبي بشان الاستجابة المناسبة للدعوة الليبية للتدخل، كانت هناك بعض الحالات المؤثرة التي قدمت للتدخل سواء من قبل دول الاتحاد الاوروبي او في الولايات المتحدة (العلياوي، 2019، صفحة 460)

اثر تنفيذ قراري مجلس الامن 1970الى 1973على مسار الصراع الليبي.

يعزى الفشل في حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ومقتل العديد من المدنيين نتيجة العمليات العسكرية، وظهور المأساة الإنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، وفشل الاطراف المتحاربة في احترام قواعد القانون الدولي الانساني، الى جانب ذلك كان هناك عدم وجود نظام انفاذ فعال ادى الى حالة يعاني فيها المدنيون بشكل غير مناسب، والتي يبدو المجتمع الدولي عاجزا عن منعها، وقد صنف مجلس الامن الهجمات على المدنيين على انها "**تهديد للسلم والامن الدوليين، وفتح الطريق اما اتخاذ اجراءات انفاذ لحماية المدنيين بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة**"، ومنذ ذلك الحين ادرج مجلس الامن حماية المدنيين في قائمة تفويض لولايات عمليات حفظ السلام (القريشي، 2018، صفحة 278).

علاوة على ذلك تعد حماية المدنيين المبدأ الاساس لمعيار مسؤولية الحماية، وتسعى الى منح الدول والمجتمع الدولي والوكالات مجموعة واسعة من الأجرأ ت لأنفاذ حماية المدنيين، وقد اذن مجلس الامن لعمليات حفظ السلام باستخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين، في حالة تهديد السلم، ووقوع العدوان على المدنيين في اي دولة من الدول، وقد اقر مجلس الامن صدور القرار رقم 1970 في العشرين من شباط وكذلك القرار الثاني رقم 1973 في السابع عشر من اذار 2011، وتفعيل حماية المدنيين من جانب الامم المتحدة (علي، 2012، صفحة 35).

ان اللافت للنظر في القرار 1973 الذي اعتمده المجلس، ليس انه يجيز استخدام القوة لحماية المدنيين في نزاع مسلح داخلي، بل ان القرار استثنائي لأنه:

1. يستخدم صراحة "لغة مسؤولية الحماية"، لتبرير الإجراءات المتخذة بموجب ميثاق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.
2. يوفر الاساس القانوني لعملية عسكرية واسعة النطاق ومفتوحة ضد القوات المسلحة لحكومة قائمة كانت معترفا بها على نطاق واسع كممثل شرعي لدولتها وقت اعتماد القرار،

فيما يتعلق بالجانب الاول اكدت المجلس على مسؤولية السلطات الليبية عن حماية السكان الليبيين، وان ليبيا غير مستعدة على ما يبدو للقيام بهذه المسؤولية وفشلت في حماية سكانها من الابادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الانسانية، ويجب ان يتحملها المجتمع الدولي الا وسع نطاقاً، اذا كانت الدول غير قادرة او غير راغبة في القيام بذلك، ان النظر الى اجراءات مجلس الامن التي تهدف الى حماية المدنيين من خلال منظور مسؤولية الحماية فقط، لا يخلو من المشاكل وعلى وجه الخصوص لا تزال هناك اسئلة حول الظروف الدقيقة التي تؤدي الى نقل مسؤولية حماية المدنيين من المستوى الوطني الى المستوى الدولي في القرار رقم 1973 (القريشي، 2018، صفحة 278).

ادان المجلس الانتهاك الجسيم لحقوق الانسان في ليبيا، واعتبر ان الهجمات واسعة النطاق ضد السكان المدنيين قد ترقى الى جرائم ضد الانسانية، من الواضح اذن مع تأكيده القاطع على تقصير ليبيا في حمايه مواطنيها، ان المجلس اعتبر ارتكاب نظام القذافي لجرائم ضد الانسانية محض احتمال وبالنظر الى ان وثيقة نتائج القمة العالمية "**تنص على اتخاذ اجراءات جماعية من خلال مجلس الامن تتعلق بمسؤولية الحماية فقط في حال وجود دليل على اخفاق واضح من جانب الدولة في حماية سكانها من الابادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الانسانية**"، فقد يتساءل المرء عما اذا كان هذا المعيار قد استوفى في حالة ليبيا، الجواب لا، لان العمل العسكري من هذا النوع الذي يشن الان ضد ليبيا، لا يمكن الدفاع عنه الا في الحالات القصوى (مرزوق و أمين، 2017، صفحة 32). فالمهم هنا ليس ما اذا كان الوضع في ليبيا في اذار 2011، قد استوف حدا محددا بشكل غامض لمسؤولية الحماية بل هو التساؤل عن ما اذا كان ينبغي اخضاع المجلس عند ممارسة صلاحياته بموجب الفصل السابع لحماية المدنيين من الاذى الجسيم لقيود غير منصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة بالطبع، في قراءته المعاصرة لا يقيد الميثاق المجلس بأي شكل يذكر كل ما يطلبه الامر هو ان يقال بقدر من المعقولية ان الوضع قيد النقاش يهدد السلم الدولي وان يكون رد المجلس

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

عليه متوافقا مع اهداف ومبادئ الامم المتحدة ومع ذلك فان ربط ممارسة سلطة المجلس بمعايير اضافية، مثل اثبات فشل واضح للدولة في حماية مواطنيها من الابادة الجماعية، لن يعرض المجلس لنقاشات لا تنتهي(القريشي، 2018، صفحة 278).

يمكن القول ان التفويض الواسع الوارد في القرار 1973 يعكس هذه الاعتبارات، كما ذكرنا سابقا فإن القرار يخول الدول الاعضاء، من بين امور اخرى باتخاذ جميع تدابير اللازمة على الرغم من الفقرة 9 من القرار 1970 لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجوم، وهكذا وخلافا لتفويض الحماية الممنوح عادة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والذي يستلزم عادة تفويضا باتخاذ جميع تدابير اللازمة لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف الجسدي الوشيك، يجيز القرار 1973 العمل العسكري بمعنى اوسع لحماية المدنيين المعرضين لخطر الهجوم سواء كان التهديد وشيكا ام لا في جميع انحاء ليبيا، علاوة على ذلك يجوز استخدام القوة ايضا لحماية المناطق المأهولة بالسكان المدنيين فبدلا من حماية الاشخاص يهدف هذا الجزء من التفويض الى حماية مناطق جغرافية، محددة وبالتالي يمكن لقوات التحالف اتخاذ اجراءات استباقية بشكل قانوني لإزالة خطر الهجمات على المدن والبلدات الليبية، حتى لو كان المقاتلون المناهضون للحكومة الذين يفترض انهم لا يعتبرون مدنيين بموجب القانون الانساني الدولي، موجودين في تلك المناطق ويستخدمونها كقاعدة لعملياتهم (Resolution 1973, 2011)، بما ان الغرض من القرار 1973، ليس مجرد انهاء الهجمات الفعلية على المدنيين، بل ايضا حماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين من خطر الهجوم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو الى اي مدى يمكن للتحالف ان يذهب بالضبط من اجل الوفاء بالولاية الموكلة اليه، من الواضح ان القرار يستثني اي شكل من اشكال قوة احتلال اجنبية على الاراضي الليبية، ومع ذلك لا يبدو ان هذا يمنع ارسال مستشارين عسكريين او حتى وحدة صغيرة من الجنود المدربين تدريب خاصا الى ليبيا اذا بدا ذلك ضروريا لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين بشكل فعال، اي اذا تبين ان العمليات الجوية غير كافية لتحقيق هذا الهدف، وبالمثل يخول القرار الدول الاعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة على الرغم من الفقرة (9) من القرار 1970، على الرغم من ان معنى العبارة غامض الى حد ما الى، الا انه يبدو انه يسمح للمشاركين في التدخل بالانحراف عن حظر الاسلحة المفروض على ليبيا بموجب القرار 1970، وعلى الارجح كان الدافع وراء ادراج هذا الاستثناء هو تمكين قوات التحالف من نقل معداتها العسكرية الخاصة الى ليبيا، ولاسيما المجال الجوي والمياه الاقليمية الليبية ومع ذلك من منظور قانوني يصعب فهم كيف لا يمكن استخدامه ايضا لتقديم المساعدة العسكرية للقوات المحلية المناهضة للحكومة، اذا ثبت ان ذلك ضروري لتحقيق الهدف الاساسي للقرار 1973، وهو حماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المعرضة لخطر الهجوم (Resolution 1973, 2011)

في ضوء كل هذا يجب اخيرا التساؤل عما اذا كان القرار سيسمح حتى باستهداف العقيد القذافي شخصياً، بصفته على الاقل يحكم الواقع القائد الفعلي للقوات المسلحة الليبية فقد يعتبر هدفا عسكريا مشروعا بموجب قوانين الحرب العامة ومع ذلك فمن غير الواضح بكثير ما اذا كانت ملاحقة الزعيم الليبي ستكون متوافقة ايضا مع القرار 1973، من ناحية اخرى يجب افتراض انه عندما دعا مجلس الامن السلطات في طرابلس الى الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب الليبي، كان يدرك تماما حقيقة ان انسحاب القذافي من السلطة كان على رأس مطالب المتظاهرين في بنغازي والمدن الليبية الاخرى من ناحية اخرى من الواضح ان تغيير النظام من قبل الجهات الخارجية او بدعم منها لم يكن مدرجا على جدول اعمال المجلس عند اعتماده القرار 1973، بل كان المقصود من تفويضه باستخدام القوة ان يكون محدودا تماما. (Franck, 2008, pp. 719–715)

بالهدف المعلن المتمثل في حماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين، فإن اي تقييم لشرعية هجوم مباشر من قبل قوات التحالف على كبار اعضاء النظام الليبي يدور مجددا حول مسألة ما اذا كان يمكن تفسير هذا الاجراء على انه اجراء ضروري لإزالة خطر الاعتداء على السكان المدنيين بشكل موثوق، فمن الواضح ان اعضاء التحالف الدولي ضد القذافي يتمتعون بسلطة تقديرية كبيرة في هذا الصدد، لان تفويض مجلس الامن بالتدخل بالقوة في ليبيا لم يقبل الا على مضض من قبل بعض اعضائه، وان اي عمل عسكري في العلاقات بين الدول حتى لو كان قانونيا في حد ذاته، يجب ان يكون متناسبا، أي يجب الا يتجاوز ما هو ضروري لتحقيق الغرض الاصلي من العمل. (Hazlitt & roche, 1854)

مما يجدر بالملاحظة ان هدف القرار هو حماية المدنيين من خلال السماح بجميع التدابير اللازمة بما في ذلك منطقة حظر جوي فوق ليبيا، هذا هو القرار الذي سعى اليه كل من الجانبين المتصارعين في ليبيا الى دعمه او مقاومته.

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

التوازن الدستوري بين صلاحيات الرئيس والكونغرس في التدخل العسكري في ليبيا عام 2011.

اثار التدخل العسكري الامريكي في ليبيا الذي دخل في نيسان سؤالين دستوريين اساسيين هما الاول: هو ما اذا كان بإمكان الرئيس بدء حرب، ليس دفاعا عن النفس الوطني او لحماية الاشخاص او الممتلكات الامريكية في الخارج دون موافقة مسبقة من الكونجرس، والثاني: هو ما اذا كانت احكام قرار صلاحيات الحرب التي تتطلب فك الارتباط اذا لم يحصل الرئيس على موافقة الكونغرس في غضون شهرين من بدء هذه الحرب دستوريه (Greenwood, 1987, pp. 301-283).

في 21 اذار 2011 ابلغ الكونغرس ان الولايات المتحدة بناء على طلب من جامعة الدول العربية وتفويض من مجلس الامن التابع للأمم المتحدة لابد من التحرك لمنع وقوع كارثة انسانية من خلال نشر قوات امريكية لحماية الشعب الليبي من نظام القذافي واصبح دور الولايات المتحدة في هذه العملية لفرض قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973 اكثر محدودية ومع ذلك لا يزال مهما، وقد نفذت المرحلة الاولى من التدخل العسكري الامريكي في ليبيا تحت القيادة الامريكية في افريقيا ومع ذلك بحلول 4 نيسان نقلت الولايات المتحدة مسؤولية العمليات العسكرية في ليبيا الى منطقة حلف شمال الاطلس (الناتو)، واضطلعت المشاركة الامريكية بدور داعم في "**حق النقض**" اتخذ كل رئيس موقفا مفاده ان قانون حماية البيئة هو انتهاك غير دستوري من قبل الكونغرس لسلطة الرئيس كقائد في القوات المسلحة (Krass, 2011).

في الاول من نيسان 2011 اصدر مكتب المستشار القانون هارولدر هونغر كوه بوزارة العدل رأيا يدافع فيه عن شرعية هجوم الرئيس اوباما على ليبيا، وكانت الحجة الرئيسية التي ساقها مكتب المستشار القانوني لاستنتاج ان الرئيس لا يحتاج الى اعلان حرب مسبقة او اي تفويض مجدداً اخر من الكونجرس، واكد المكتب المستشار القانوني ان الرئيس يتمتع بسلطة دستورية، بصفته القائد الأعلى والرئيس التنفيذي وبموجب صلاحياته في الشؤون الخارجية، لتوجيه عمليات عسكرية محدودة في الخارج، حتى بدون موافقة مسبقة محددة من الكونغرس، واقر بوجود حد دستوري محتمل لهذه السلطة الرئاسية وهو مشاركة عسكرية مخططة تشكل حربا بالمعنى المقصود في بند اعلان الحرب ويتمحور التميز الدستوري المزعوم حول في ما اذا كانت العمليات العسكرية التي وقع عليها الرئيس اصدارا امر بها ستكون واسعة النطاق، بما يكفي من حيث الطبيعة والنطاق والمدة وتشكيل حرباً تتطلب موافقة محددة من الكونجرس وان تاريخ الولايات المتحدة المليء بحالات استخدام رئاسية للقوة العسكرية في الخارج في غياب موافقة مسبقة من الكونجرس، وهذه الممارسة مؤشر مهم على المعنى الدستوري لأنها تعكس الفهم العلمي للفرعين السياسيين لا دوارهما ومسؤوليتهما (فتحي، 2022، صفحة 402).

على الرغم من ان ادارة اوباما ذكرت سلطة الرئيس بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة والرئيس التنفيذي، والشؤون الخارجية للبلاد كجزء من تبريرها للعمل العسكري الامريكي في ليبيا دون موافقة الكونغرس، وذكرت الحاجة الى انفاذ قرار مجلس الامن الدولي رقم 1973 فيما يتعلق بهذه الصلاحيات، الا ان التركيز الاساسي للإدارة تضمن قراءة غريبة لكلمة الاعمال العدائية الواردة في القسم (4 أ) الاول من وثيقة سياسة الحرب، وادعاءها المفاجئ بان النزاع المسلح الدولي في ليبيا لا يرقى الى مستوى الاعمال العدائية بالمعنى المقصود في البث وثيقة سياسة الحرب، او وهو الامر الاكثر اثارة للدهشة الحرب بالمعنى الدستوري، وكما ذكر تقرير الادارة الى الكونغرس في حزيران (Greenwood, 1987, pp. 301-283)

تتوافق العمليات العسكرية الامريكية الحالية في ليبيا مع قرار صلاحيات الحربwar powers

ويرمز له(wpr) وهو قانون فدرالي امريكي، يهدف إلى إعادة تأكيد سلطة الكونغرس الدستورية في اقرار إرسال القوات الأمريكية الى الصراعات العسكرية الخارجية من خلال مطالبة الرئيس بإبلاغ الكونغرس خلال 48 ساعة من ارسال القوات، لان العمليات العسكرية الامريكية تختلف عن نوع الاعمال العدائية المنصوص عليها في بند الانهاء لمدة 60 يوم في القرار، تلعب القوات الامريكية دورا مقيدا وداعما في تحالف متعدد الجنسيات تشرع عملياته بموجب احكام قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، وتقتصر عليها والذي يجيز استخدام القوة فقط لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المعرضين للهجوم او التهديد بالهجوم، ولفرض منطقة حظر طيران وحظر على الاسلحة لا تنطوي العمليات الامريكية على قتال مستمر او تبادل نشط لأطلاق النار مع القوات المعادية كما انها لا تنطوي على وجود قوات برية امريكية او خسائر بشرية امريكية او تهديد خطير بذلك، ليس من المستغرب القول ان الحرب في ليبيا التي بدأت بموجب سلطة مجلس الامن التابع للأمم المتحدة وسلطة الرئيس المستقلة قائمة على الدستور

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

لتنفيذ المعاهدات بأمانة لا تتطلب موافقة الكونغرس ولكن من المثير للصدمة رؤية ادعاءات بأن الحرب في ليبيا ليست حربا لأغراض دستورية ومن المثير للصدمة بشكل مضاعف رؤية الادعاء بأن الرئيس اوباما لا يدعي سلطة من اي نوع لجر الامة الى الحرب دون تفويض من الكونجرس اذا كان هذا صحيحا ولم يغيره الرئيس اوباما فإن استمرار هذا التفضيل يعني ان الرئيس اوباما على عكس العديد من الرؤساء السابقين بما في ذلك ترومان وريغان، وبوش، وكلينتون، لن يمارس سلطة بمفرده، **على سبيل المثال لاستخدام القوى العسكرية التي ترقى الى مستوى الحرب الفعلية (Greenwood, 1987, pp. 301-283)**

1. للدفاع عن النفس ضد الهجمات المسلحة على الولايات المتحدة او سفاراتها او افرادها العسكريين او رعاياها الاخرين في الخارج.
2. في الدفاع الجماعي عن النفس مع دول اخرى عندما يكون ذلك مسموحاً به بموجب المعاهدات او غيرها من القوانين الدولية،حتى بناء على طلبها العاجل اثناء التعرض للهجوم.
3. بموجب تفويضات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة او حلف شمال الاطلسي او منظمة الدول الامريكية عندما يكون ذلك مسموح به بموجب القانون الدولي في السياق التاريخي سيؤدي هذا الى انكار كبير وربما معوق للسلطة الرئاسية، والذي قد يعرض الولايات المتحدة ورعاياها في بعض الحالات، لخطر كبير ومع ذلك بالطبع مارس الرئيس اوباما سلطته في توجيه القوات العسكرية الأمريكية للمشاركة في تدابير الامم المتحدة وحلف شمال الاطلسي التي تنطوي على حرب وحكم الامر الواقع في ليبيا دون اذن من الكونغرس متظاهراً بأن مثل هذا السلوك لا يرقى الى مستوى المشاركة في الاعمال العدائية او الحرب لذلك اذا كانت هناك عقيدة ناشئة لأوباما تتعلق بالاستخدام الرئاسي للقوة المسلحة (فتحي، 2022، صفحة 402)، فقد يكون من الأنسب، لا ينطبق مبدأ WPR لان الولايات المتحدة لا تشارك في اعمال العدائية في ليبيا، من المؤكد ان العقيد القذافي وغيره من اهداف هجمات الطائرات الامريكية بدون طيار يشعرون بالحيرة من هذا التحذير، وقد تم تفويض محاولة الادارة التقليل من مدى العمليات العسكرية الامريكية في ليبيا في تقريرها المقدم الى الكونغرس في منتصف حزيران بعد حوالي اسبوعين عندما اكدت القوات الجوية الامريكية انه منذ ان تولت عملية الحماية الموحدة (OUP) التابعة لحلف شمال الاطلس (الناتو) المسؤولية من عملية "**اوديس داون**" التي تقودها الولايات المتحدة في 31 اذار قام الجيش الامريكي بمئات الطلعات الجوية الهجومية، نفذت مجموعة، 3475 طلعة جوية لدعم قوات حفظ السلام، من بين هذه الطلعات كانت 801 طلعة جوية هجومية اسقطت 132 منها ذخائر، وشاركت الولايات المتحدة للعمليات التي يقودها (الناتو) بما في ذلك المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجيستي والمساعدة في البحث والانقاذ، والطائرات التي ساعدت في قمع وتدمير الدفاعات الجوية دعما لمنطقة حظر الطيران (Dave Majumdart, 2011)

ومنذ 23نيسان توجه ضربات بواسطة طائرات بدون طيار مجموعة محدودة من الاهداف المحددة بوضوح لدعم جهود التحالف الذي يقوده الناتو فان دعم الولايات المتحدة للتحالف الذي يتخذ من حلف شمال الاطلس مقرا له لا يزال حاسماً لضمان نجاح الجهود الدولية لحماية المدنيين من افعال نظام القذافي. (Dave Majumdart, 2011)، تفويض حماية المدنيين منذ البداية، كان مبرر الناتو لعدم نشر قوات برية في ليبيا نابعا من القلق على سلامة قوات الناتو، وكانت وسائل الحرب التي اعتمدها الناتو في ليبيا مماثلة لتلك المستخدمة في تدخله في كوسوفو، في كل من ليبيا وكوسوفو، و لم يتكبد الناتو اي خسائر بشرية لا نه كان يقوم بأسقاط القنابل من ارتفاعات عالية، ولم يرسل قوات برية وكانت النتيجة ان الناتو كان مسؤولا عن قصف احداث مدنية وقتل العشرات من المدنيين في ليبيا، يبدو ان الناتو لم يتخذ احتياطات كافة لحماية المدنيين عندما خطط لهجماته غير القانونية التي ليس لها علاقة بالأهداف العسكرية، وهناك حالات اخرى من الهجمات العشوائية التي شنها كما انتهك الناتو مبدا الحماية بموجب المادة 57 من الفقرة الثالثة من البروتوكول الاضافي الاول التي يلزم حلف شمال الاطلس "بالامتناع عن اتخاذ قرار بشان اي هجوم يتوقع ان يتسبب في خسائر في ارواح المدنيين او اصابتهم او الحاق اضرار بالأعيان المدنيين او مزيج من ذلك يكون مرفوضا" يتحلى عشوائية هجمات حلف شمال الاطلس في الهجوم على مسكن القذافي الخاص الذي اسفر عن قتل نجل القذافي وثلاثة احفاد فان الاشخاص الذين قتلوا هناك كانوا على ما يبدو مدنيين لم يشاركوا في اي عداء مباشر حتى لو استخدم القذافي مسكنه الخاص كمركز تنسيق للقوات الحكومية فان قصف حلف شمال الاطلس لا يزال غير قانوني (Du puy p.-M. , 2008)

علاوة على ذلك كان من غير المرجح ان يكون القذافي، الذي كان من الواضح انه يركض ويختبئ في اماكن مختلفة في ذلك الوقت، اي دور عسكري ذي معنى في الصراع المباشر ناهيك عن سكنه في مقر اقامته، وبافتراض ان الناتو لم يكن متأكدا من ان

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

القذافي كان يستخدم مسكنه الخاص الذي يؤوي عائلته كمركز قيادة للعمليات الحكومية في النزاع، فان المادة 52النقطة الثالثة من البروتوكول الاضافي الاول تنص على انه في حالة الشك فيما اذا كان احد الاعيان المتخصصة عادة لأغراض مدنية مثل مكان العبادة او المنزل او مسكن اخر او مدرسة، يستخدم لتقديم مساهمة فعالة في العمل العسكري، فانه يفترض انه لم يستخدم المادة 57 من النقطة الثانية من البروتوكول الاضافي الاول الناتو" بإلغاء تعليق الهجوم على مسكن القذافي عندما يكون من الواضح ان تلزم المسكن لم يكن هدفاً عسكرياً (Du puy, 2008)

مما لا شك فيه ان قواعد القانون الدولي الانساني تم انتهاكها من قبل قوات التدخل حلف شمال الاطلسي، وما نتج عنه من وفيات من المدنيين.

لجأ العقيد القذافي قبل سقوط نظامه السياسي في اب مسقط راسه في مدينة سرت، وفي 20 تشرين الاول 2011بعد ان اسره الثوار، وقتل رمياً بالرصاص في ظروف مجهولة في مدينة سرت عن عمر يناهز 69 عاما، كما قتل وزير دفاعه ابو بكر يونس، وابنه المعتصم ايضا (النحلي، ٢٠١٨، صفحة 33)

بعد مقتل القذافي اعلنت قوات المعارضة الليبية انهاء العملية التي اطلق عليها اسم "تحرير ليبيا "، في 23 تشرين الاول 2011، واعلنت الامم المتحدة لاحقا انتهاء العمل بالقرار رقم 1973في 31تشرين الاول 2011واعلن حلف شمال الاطلس الناتو بدوره انتهاء العمليات العسكرية بعد ان حقق هدفه المنشود المتمثل في اسقاط القذافي (عباس، 2020، صفحة 62)

الخاتمة:

ان التدخل العسكري الدولي في ليبيا، جاء نتيجة السياسة الصارمة التي كان نظام القذافي يتبعها وممارسة الحكم الاستبدادي والدكتاتوري منذ توليه للسلطة عام 1969، وان التدخل العسكري الدولي فشل في تحقيق الاستقرار للشعب الليبي الذي وجد نفسه غارقا في الفوضى بعد انهيار نظام القذافي في 23تشرين الاول 2011، وتدخل الاممي العسكري لفرض منطقة حظر جوي وحماية المواطنين بمشاركة حلف شمال الاطلس (الناتو)، الذي انتهز سقوط نظام معمر القذافي والحصول على ثروات الشعب، كان التدخل العسكري الدولي بتفويض موجب القانون الدولي والتوزيع الدستوري لصلاحيات الحرب بين الكونغرس والرئيس، الا ان الرئيس كان يتمتع بسلطة دستورية مستقلة لتفويض القوات المسلحة الامريكية المشاركة في استخدام القوة المسلحة في ليبيا، وما كان يوضح هذا نزاعاً مسلحاً دولياً بموجب القانون الدولي، هذه السلطة الدستورية المستقلة لا تخضع لقيود WPR، وان الرئيس يتمتع بسلطة دستورية مستقلة، واقرت الولايات المتحدة مشاركة منظمة حلف شمال الاطلس (الناتو) باستخدام القوة العسكرية في ليبيا، وتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1973 لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان، وقد استبدل قادة الناتو تفويض حماية المدنيين المصرح به، بموجب قرار 1973 بتغيير النظام، في محاولة يائسة للتخلص من القذافي، واصبحت حماية المدنيين الليبيين هدفاً ثانوياً، واختار الناتو القصف المتسلسل الذي اسفر عن قتل المئات من المدنيين الليبيين.

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

قائمة المصادر:

Abba, S., & wader, M. (n.d.). Libya in the post Ghadaffi Era. *Valley international Journals*.

Abuarosha, M. (2013). *Drivers and Obstacles of A griculture Development in Libya: case study: Marina A qua culture.*

Baker, M. (2006). *Translation and conflict: A narrative account.* London: Routledge.

Bassto, S. (2013). *the media and foreign policy:Astudy of the media role In the interventioni in Libya (2011).* Norwegian university of life seiences, As.

Dave Majumdart. (2011, June 30). AFRICON: AF, Navy still Flying Libya Missions. *ALR FORCE Time*.

Du puy, p.-M. (2008). *Public international al-law.* (s. haddad, & others, Trans.) beirut: majd university foundation, For studies for publishing And Distribution I sl ed.

Finn, P. (n.d.). *the Rise and Full of Libyan leaders Moamar Gaddafi.*

Franck. (2008). on proportionality, of countermeasurea In international law. *Ajil 10*, pp. 715-719.

Garey, J. (2020). *the u.s role in NATOs' survival after the cold war.* cham, (switzerland): plgrave studies in international relations. palarave Macmillan First edition,pp162-163.

Greenwood, C. (1987). *the cocept of war in Modern international law 36INT L. Q283, 3OL, .* 36 INTIL.Q.283,301.

Hazlitt, W., & roche, h. p. (1854). *A Manual of the law of Maritime warfare.* colleding a unthorities.

Krass, c. D. (2011). *Memorandum opinion from caroline D. Krass principal Deputy Assistant Attomey general For the,Authority General Attority, to use Military force in Libya (apr-1, 2011).* (hereinatter krass Memo).

pieire Du puy .(2008) .*Public international al -law* .(المجلد 1) beirut: majd university foundation, For studies for publishing And Distribution.

Resolution 1973. (2011). *preamble, para7. Para 9 of Resolution 1970 (2011) which was adopted by the council on 26 february 2011 providos for an absolute prohibitain "Of any" supply, saleb or transferl" Of arms and related mateniel to Libya.*

stagner, R. (1967). , *psychological Aspect of international conflicts.* (C. Garba, Ed.) London: National war college.

Toaldo, M. (n.d.). *Libya: security, economic development-and-political-reform.* MA. Abuarosha.

vandewalle, D. (2016). *Libya since 1969: wadhafis revolution revisited.* London: springer nature.

احمد مصطفى فتحي. (2022). دور بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا النجاحات والاخفاقات. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 15*.

احمد موسى بدوي. (2015). *مخاطر تفكيك الدولة : ليبيا بين ارهاصات التحول الديمقراطي*. القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات.

التأميمات. (1979). *ملف العالم العربي، الجماهيرية الليبية، 1166، ل ي -1801/1*. الدار العربية للوثائق.

برهان علي محمد سعيد. (2023). دور مجلس الامن في إدارة الأزمات للازمة الليبية انموذجا. *مجلة العلوم السياسية، 65*.

بكرو مرزوق، و بزيان أمين. (2017). *التدخل العسكري لحماية حقوق الانسان (ليبا انموذجا)*. سعيدة، جزائر: جامعة مولاي الطاهر.

جويلي مفتاح علي. (2012). *مذكرات اليوم الاول ثورة ١٧ فبراير*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

حيدر موسى منخي القريشي. (2018). *اثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة العراق وليبيا نموذجا*. مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع.

خليل عبد السيد. (2012). *جماهيرية الدم والنار*. القاهرة: دار الكتاب العربي.

سماح مهدي صالح العلياوي. (2019). *دور منظمة الأمم المتحدة في تطبيق مبدأ التدخل الدولي الانساني* (المجلد 1). بيروت، لبنان: منشورات زين الحقوقية.

صدام عطية مضحي. (2024). الموقف الدولي والاقليمي من الصراع الليبي – التشادي حول شريط اوزو 1973–1994. *مجلة اداب الفراهيدي*، الصفحات 4–10.

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82

عبد الله ناهض عباس. (2020). *تدخل حلف شمال الناتو في ليبيا الاهداف والتداعيات* (المجلد 1). الاردن: دار امجد للنشر والتوزيع.

عبد الله ناهض عباس. (2020). *تدخل حلف شمال الناتو وفي ليبيا الاهداف والتداعيات* (المجلد 1). الاردن: دار امجد للنشر والتوزيع.

علي محمد فرج النحلي. (٢٠١٨). *الازمة الليبية وتداعياتها دول الجوار ٢٠١١-٢٠١٧*. الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.

كفاح عباس رمضان الحمداني. (2014). حركة التغيير في ليبيا دراسات اقليمية. *مجلة السنة الحادية عشر، 34*، الصفحات 69-75.

محمد بدري عبد. (٢٠١٢). ضد النظم؟ الأدوار التداخلية لجامعة العربية في الأزمات والاقليمية. *مجلة السياسة الدولية، ١٨٧* ، صفحة 10.

منى حسين عبيد. (2012). ابعاد تغير النظام السياسي في ليبيا. *مجلة دراسات دولية، 51*، الصفحات 31-32.

ميادة علي حيدر، و حيدر عبدالله. (٢٠١٩). اثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد العام ٢٠١١. *مجلة ابحاث العلوم السياسية، 95*، صفحة 913.

DOI: https://doi.org/10.47831/ntz54k82